الأمم المتحدة

TD/B/WP/311

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
23 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية

والأداء البرنامجي

الدورة الثانية والثمانون

جنيف، 1-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

أثر تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام 2020. وشهدت كل من الموارد الخارجة عن الميزانية والنفقات العامة انخفاضاً ملحوظاً. وبعد أن سجل مجموع التمويل لصناديق الأونكتاد الاستئمانية لأنشطة التعاون التقني رقماً تاريخياً في عام 2019، انخفض هذا التمويل بنسبة 28 في المائة من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 33,3 مليون دولار، وهو مستوى قريب من الرقم المسجل في عام 2018. وانخفض إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بنسبة 19 في المائة ليصل إلى 35,0 مليون دولار في عام 2020، بعد أن حقق أعلى مستوى في عام 2019. وقد أثرت تدابير الإغلاق الناجمة عن الجائحة والقيود المفروضة على السفر أيما تأثير على تنفيذ أنشطة التعاون التقني وصياغة مشاريع جديدة.

وفي مواجهة هذه الحالة غير المسبوقة، قام الأونكتاد بتعديل برنامج العمل سريعا وأعطى الأولوية للمساعدة التقنية المتصلة بجائحة كوفيد-19 من أجل الاستجابة بفعالية لأكثر احتياجات البلدان النامية إلحاحا، ولا سيما المجموعة الضعيفة من البلدان التي تضررت أيما ضرر من الجائحة، واعتمد كذلك أساليب إلكترونية أو مختلطة في تقديم الخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات، بغية التخفيف قدر الإمكان من الأثر السلبي للقيود المفروضة على السفر على أنشطته التنفيذية. وعلاوة على ذلك، عمل الأونكتاد عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19 في إطار أداء موحد، بأساليب منها مساهمة ملحوظة في حساب الأمم المتحدة للتنمية للتصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي عام 2021، لا تزال مشاريع التعاون التقني للأونكتاد تتأثر بهذه الجائحة. ولمساعدة البلدان النامية على التعافي بشكل أفضل من الجائحة وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقوم الأونكتاد بتصميم وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية بصورة مرنة وسريعة ومبتكرة، ويواصل تركيز

الرجاء إعادة الاستعمال

جهوده على التوجه نحو تحقيق النتائج ومراعاة الجانب الجنساني في التعاون التقني، كما يواصل مشاركته النشطة في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

مقدمة

1- أُعد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيقدَّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي لغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي 2008 و2020. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات، بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور بين الدول الأعضاء بشأن جميع مسائل التعاون التقني.

2- ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها في عام 2020. ويُقدم هذا التقرير تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويقدم أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن مانحين من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة دعما أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول تحديداً المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، وإنما هي معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- ظل التمويل الطوعي إلى الصناديق الاستئمانية، وهو أهم مصدر لتمويل التعاون التقني للأونكتاد، يتسم بتقلب شديد. وبعد أن سجل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية للأونكتاد رقماً تاريخياً بلغ 46 مليون دولار في عام 2019، انخفض بنسبة 28 في المائة، ليصل إلى 33,3 مليون دولار في عام 2020، وهو مستوى قريب من مستواه في عام 2018 (الشكل 1). ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع لا يستهان به في التمويل من مصدرَيْن، وهما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. بيد أن البلدان المتقدمة واصلت تعزيز دعمها للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد.

الشكل 1

مصادر موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، 2016-2020

(بآلاف الدولارات)

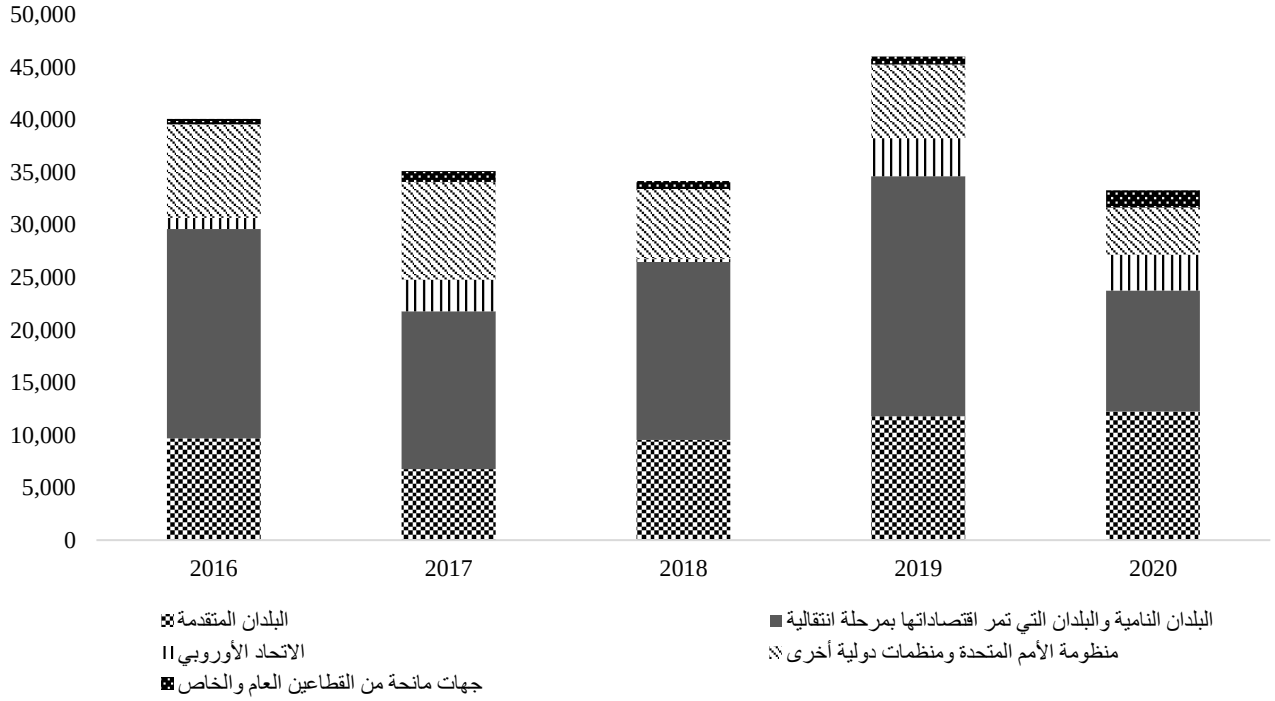

ملاحظة: لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. وجزء كبير من التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يعتمد على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 15).

7- وارتفعت مساهمات البلدان المتقدمة في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى 12,2 مليون دولار في عام 2020، وهي زيادة بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2019. وقد أدى ارتفاع مساهمات البلدان المتقدمة، إلى جانب تخفيض إجمالي التمويل الطوعي، إلى زيادة حصة البلدان المتقدمة من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية، لتصل إلى 37 في المائة في عام 2020، وهو أعلى مستوى منذ عام 2011. وأسهمت تسعة بلدان متقدمة في الصناديق الاستئمانية، وزادت سبعة منها مساهماتها في الأونكتاد مقارنةً بعام 2019. وأسهمت ألمانيا وسويسرا وهولندا بأكثر من ثلاثة ملايين دولار في التعاون التقني للأونكتاد، بوصفها أكبر ثلاثة بلدان متقدمة مساهمة في عام 2020. وشكلت مساهمات هذه البلدان الثلاثة معا نسبة 82 في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة في الأونكتاد.

8- ومن حيث مجموع المساهمات المتراكمة على مدى الأعوام الخمسة الماضية، كانت ألمانيا وسويسرا أكبر بلدين مانحين من بين البلدان المتقدمة، إذ ساهمت كل منها بما يزيد على 11 مليون دولار (الشكل 2). وتلتهما هولندا التي سجلت مساهمات متراكمة تبلغ قيمتها 8,4 ملايين. وفي عام 2020، وُجهت مساهمات البلدان المتقدمة بشكل أساسي نحو مجالات مثل إدارة الديون، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والاستثمار من أجل التنمية، وإدارة الجمارك، والتجارة المستدامة والبيئة، وتيسير التجارة، والتدابير غير الجمركية، والتجارة والشؤون الجنسانية، وبرنامج التدريب من أجل التجارة.

9- وبلغ مجموع التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية 11,5 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 50 في المائة مقارنة بالرقم القياسي الذي بلغت قيمته 22,8 مليون دولار في عام 2019، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض المساهمات في برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

ولما كانت المشاريع المتصلة بالنظام الآلي مرتبطة أساساً بأنشطة ميدانية، تأثر تنفيذ هذه المشاريع وصياغتها تأثراً كبيراً بالقيود المفروضة على السفر الناتجة عن جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة البلدان النامية في مجموع موارد الصناديق الاستئمانية من 50 في المائة عام 2019 إلى 35 في المائة عام 2020. ولأول مرة منذ عام 2011، انخفض التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ما دون المساهمات الواردة من البلدان المتقدمة.

الشكل 2

مساهمات البلدان المتقدمة والنامية المانحة الرئيسية المتراكمة

(بآلاف الدولارات)

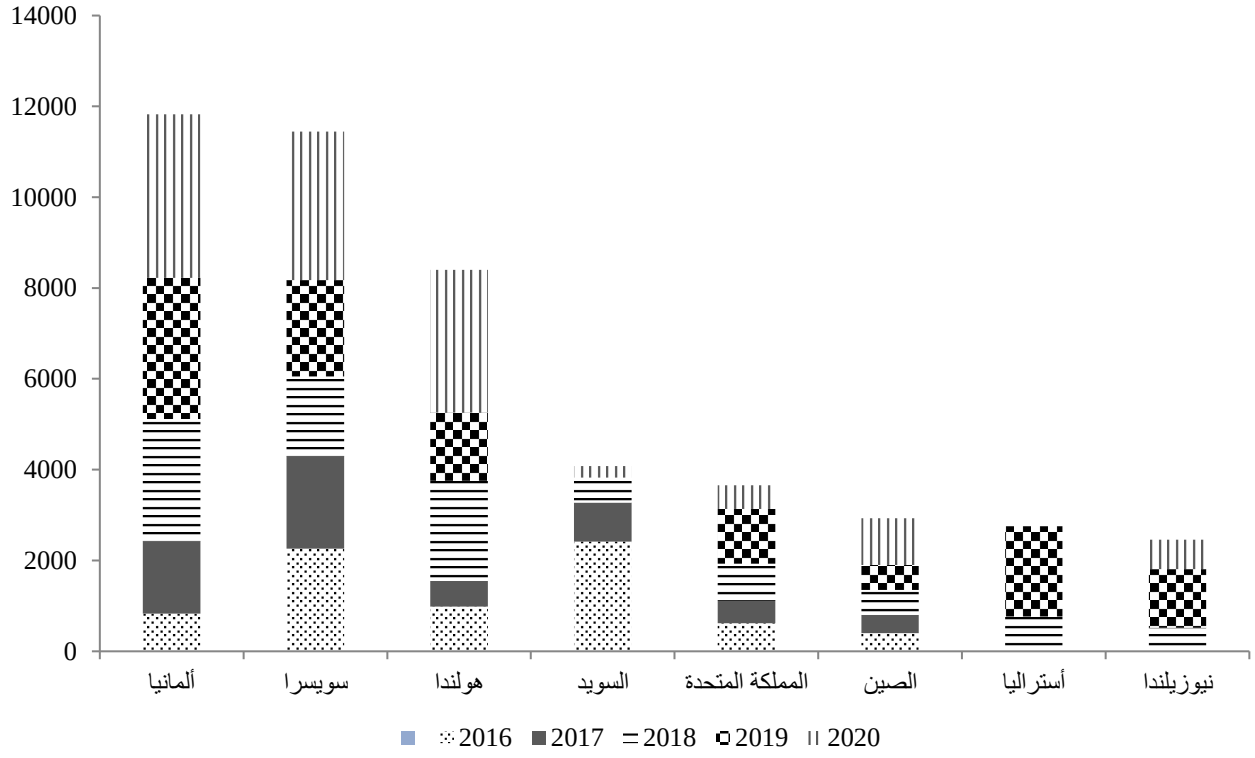

10- وتجدر الإشارة إلى أن 74 في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد خصص للأنشطة الجارية في بلدانها ولمنفعتها الخاصة، لاسيما لتنفيذ برامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (61 في المائة) وكذلك نظام إدارة الديون والتحليل المالي (9 في المائة). ونسبة سبعة عشر في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية (1,9 مليون دولار) كانت تهدف إلى دعم التعاون التقني للأونكتاد الذي ستستفيد منه البلدان النامية الأخرى. وضمن هذه الفئة، ظلت الصين التي ارتفعت مساهمتها من 0,55 مليون دولار في عام 2019 إلى 1,03 مليون دولار في عام 2020، أكبر البلدان النامية المساهمة. وتلتها المملكة العربية السعودية التي ساهمت بمبلغ 0,68 مليون في عام 2020 من أجل تنفيذ مشروع يهدف إلى تقييم التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال. وأسهمت برمبادوس (0,23 مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (0,85 مليون دولار) بالنسبة المتبقية البالغة 9 في المائة من أجل استضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنتدى الاستثمار العالمي الذي ينظمه الأونكتاد، وأسبوع التجارة الإلكترونية الأول لآسيا، على التوالي.

11- وبلغت المساهمات الواردة من الاتحاد الأوروبي 3,4 مليون دولار في عام 2020، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 5 في المائة عما كانت عليه في عام 2019، ولكنها لا تزال أعلى بنسبة 50 في المائة

مقارنةً بمتوسط التمويل المُقدم في الفترة 2016–2020. ووُجهت هذه المساهمات أساساً لدعم البرنامج المشترك بين الأونكتاد والاتحاد الأوروبي لفائدة أنغولا وكذلك مشاريع نظام إدارة الديون والتحليل المالي والنظام الآلي للبيانات الجمركية وتيسير الأعمال التجارية. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في مساهمات الاتحاد الأوروبي، ارتفعت حصته من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية من 8 في المائة في عام 2019 إلى 10 في المائة في عام 2020، وذلك بسبب الانخفاض العام في موارد الصناديق الاستئمانية. وأسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاً بمبلغ 11,8 ملايين دولار لفائدة الأونكتاد، وهو ما يمثل نسبة 35 في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد.

12- وبسبب انخفاض المساهمات الواردة من منظمات دولية أخرى، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا، تراجعت مساهمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من 7 ملايين دولار في عام 2019 إلى 4,5 ملايين دولار في عام 2020، وهو تراجع بنسبة 36 في المائة. وبالنسبة لهذه الفئة، سجلت أيضاً حصتها في مجموع موارد الصناديق الاستئمانية اتجاهاً نزولياً، إذ انخفضت من 15 في المائة في عام 2019 إلى 13 في المائة في عام 2020. وضمن هذه الفئة، ظلت منظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا أكبر مساهم، إذ بلغت مساهمتها 1,5 مليون دولار في عام 2020.

13- وفي عام 2020، ارتفع التمويل الوارد من القطاعين الخاص والعام إلى 1,6 مليون دولار، أي أكثر من ضعف مبلغ هذا التمويل في عام 2019. وأسهم ذلك في زيادة حصتهما من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية من 2 في المائة في عام 2019 إلى 5 في المائة في عام 2020، وهي أعلى نسبة منذ عام 2001. ودعمت هذه المساهمات عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع يتضمن نظاما قائما على تقنية سلسلة الكتل لتسوية المنازعات عبر الإنترنت، تموله مجموعة طريق الحرير الصينية؛ ومشروعين، أحدهما عن نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية والآخر عن النظام الآلي للبيانات الجمركية، تمولهما الوكالة الفرنسية للخبرة التقنية الدولية؛ ومشروع عن مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة تدعمه مؤسسة الاتفاق العالمي؛ ومشاريع تدريب في مجال الموانئ في إطار برنامج التدريب التجاري بتمويل من سلطات الموانئ في عدة بلدان.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية

14- تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ويرد ذلك في البابين 23 و35 على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام 2020، بلغ مجموع النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية 3,8 ملايين دولار، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2019. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الطفيف، ارتفعت حصة هذه النفقات من مجموع نفقات التعاون التقني لهذه الفئة من 9 في المائة في عام 2019 إلى 11 في المائة في عام 2020.

15- وبلغت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني في عام 2020 ما مجموعه 1,46 مليون دولار، مسجلة بذلك زيادة قدرها 3 في المائة مقارنةً بعام 2019، وخُصصت أساساً للخدمات الاستشارية والتدريب. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فإن الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني استُخدمت أساساً لتمويل دورة الأونكتاد الدراسية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف باسم الدورات المقررة في الفقرة 166. وفي عام 2020، نُظمت بنجاح دورة إقليمية وثلاث دورات قصيرة للمندوبين في جنيف.

16- وحساب الأمم المتحدة للتنمية هو برنامج هام من برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات. ويساهم في تحفيز الخبرة الفنية المعيارية والتحليلية لعشرة كيانات مشرفة على التنفيذ تابعة للأمانة العامة، بما في ذلك الأونكتاد، لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في الميدان. وفي عام 2020، سُجل ما مجموعه 2,36 مليون دولار كنفقات في إطار 23 مشروعاً من مشاريع حساب التنمية (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 11). وتشمل هذه المشاريع أربعة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل أطلقها حساب الأمم المتحدة للتنمية في عام 2020 من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19 (انظر الإطار 1). وانخفضت النفقات في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية بنسبة 11 في المائة بالمقارنة مع عام 2019.

17- وفي إطار الشريحة الرابعة عشرة الجديدة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية تمويل ثلاثة مشاريع للأونكتاد يبلغ مجموع ميزانيتها 1,9 مليون دولار. وتركز هذه المشاريع على بناء موانئ ذكية مستدامة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وعلى تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ؛ وعلى تعبئة الموارد المالية الخارجية لفترة ما بعد جائحة كوفيد-19 في بلدان مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الأونكتاد بنشاط في مشروع مشترك قائم على تقنية سلسلة الكتل لتيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية. ويُتوقَّع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام 2022 بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية حساب التنمية.

جيم- مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

18- المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي أُطلقت في نيسان/أبريل 2008 هي آلية مشتركة بين الوكالات مُخصصة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد القطري. وتشمل المجموعة، التي يقودها الأونكتاد، 15 وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة. وتسعى المجموعة المشتركة بين الوكالات إلى تقديم حلول تركز على صياغة توصيات مشتركة في مجال السياسة العامة وترجمتها وتنفيذها من خلال برامج مشتركة على الصعيد القطري.

19- وتقدم بذلك المجموعة المشتركة بين الوكالات مساهمة ملموسة ومباشرة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنسيق عمليات مشتركة بين الوكالات في بلدان محددة، ومن خلال الاستعانة بآليات مبتكرة للتمويل الجماعي مثل مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة الجهات المانحة، التي تكمل موارد فرادى الوكالات.

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"

(بآلاف الدولارات)

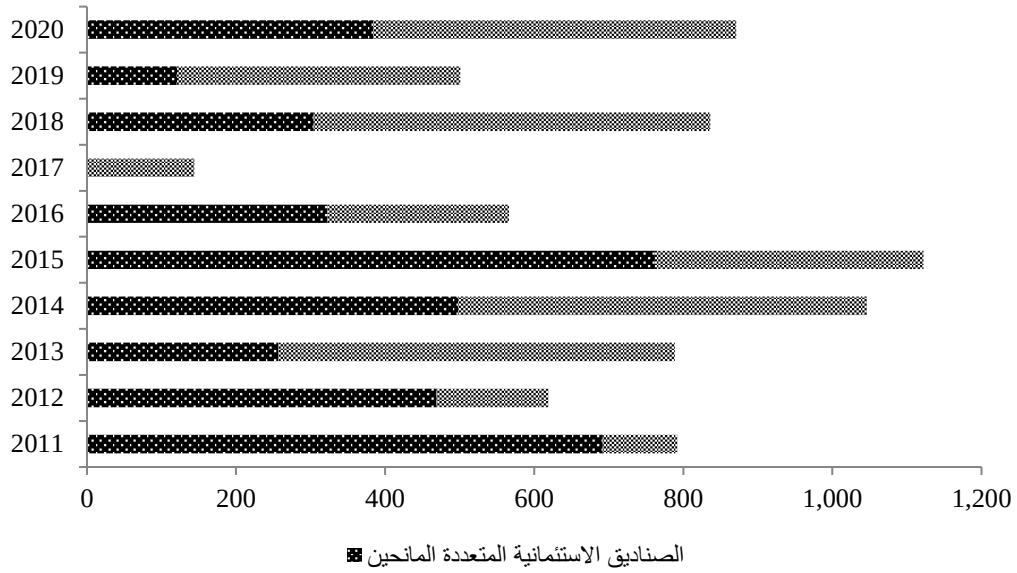

1- مساهمات الشركاء المحددة

20- مساهمات الشركاء المحددة هي مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم التنسيق بين الوكالات. وفي عام 2020، واصل الأونكتاد تعزيز الشراكات الثنائية مع عدة وكالات من المجموعة المشتركة بين الوكالات، مع زيادة استخدام الاتفاق الموحد المتعلق بالمساهمات المقدمة من وكالات تابعة للأمم المتحدة إلى أخرى والصادر عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

21- وعلى وجه التحديد، عزز الأونكتاد شراكته مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال تنفيذ مشروع في موزامبيق لتحسين التجارة والقدرة التنافسية بزيادة فرص الوصول إلى الأسواق لمجموعة مختارة من سلاسل القيمة. ويهدف هذا المشروع المتعدد السنوات، المُدمج في عملية "توحيد الأداء" الشاملة في موزامبيق، إلى تعزيز أوجه التآزر مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير. وفي عام 2020، تلقى الأونكتاد دُفعة أولى بما قيمته 059 247 دولاراً من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

22- ووقع الأونكتاد كذلك اتفاقية مع مركز التجارة الدولية تقضي بإنشاء بوابات لتيسير التجارة من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار. وفي عام 2020، تلقى الأونكتاد 000 240 دولار من مركز التجارة الدولية، ما أتاح تطوير عمليات مشتركة في أوزبكستان وبوروندي وتركمانستان وسري لانكا وقيرغيزستان وكازاخستان.

2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

23- وفقاً للمبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تتألف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين من آليات للتمويل الجماعي مُنظَّمة في هيكل يشمل ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وتشمل الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لدعم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وكذلك صناديق مواضيعية، ويعتبر هذان النوعان من الصناديق آليات تمويل رئيسية في إطار اتفاق التمويل الذي اقتُرح في سياق إصلاح الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

24- وفي عام 2020، تلقى الأونكتاد دُفعة بما قيمته 162 225 دولاراً من صـــندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لجمهورية تنزانيا المتحدة دعماً لخطة الأمم المتحدة للمســـاعدة الإنمائية (UNDAP II 2016-2021). ويسهم الأونكتاد فيما يتحقق من نتائج تتعلق بالنمو الاقتصادي من خلال توفير المشورة الفنية بشأن السياسات الكفيلة بدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مساعدة مُصممة خصيصاً بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

25- وفي عام 2020، تلقى أيضاً الأونكتاد دُفعة بما قيمته 895 158 دولاراً للمشاركة لأول مرة في الصـــندوق المشـــترك من أجل خطة التنمية المســـتدامة من خلال مبادرة بشـــأن خيارات التمويل من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هايتي. والصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة، الذي أُنشـــئ لتحقيق أهداف خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، هو آلية مشـــتركة بين الوكالات لتوفير تمويل استراتيجي جماعي ودعم متكامل في مضمار السياسات العامة.

26- ومن المتوقع أن تزداد استفادة الأونكتاد من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين في السنوات القادمة باعتبار أنها ســـتؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة فعالة.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

27- بالإضـافة إلى مصـادر التمويل المشـار إليها أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

28- وفي عام 2020، أسـهمت أربعة بلدان، هي ألمانيا وإيطاليا والصـين والمملكة العربية السـعودية، في برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين. وقامت هذه البلدان معاً برعاية تســـع وظائف لموظفين فنيين مبتدئين في أربع شـعب تابعة للأونكتاد (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 9). وقامت كل من إيطاليا والصـين، باعتبارهما أكبر مسـاهمتين في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين التابع للأونكتاد في عام 2020، برعاية ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين. وتلتهما ألمانيا والمملكة العربية الســـعودية، برعايتهما موظفَيْن فنيين مبتدئين وكذلك موظف واحد آخر، على التوالي. ويجدر بالذكر أن أحد الموظفين الفنيين المبتدئين الثلاثة الذين رعتهم إيطـاليا ينتمي إلى بلد من أقل البلدان نمواً. وبـالمقارنـة مع عام 2019، انخفض مجموع الموظفين الفنيين المبتدئين بمقدار اثنين. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن بعض المـانحين قد أجلوا تعيين موظفين فنيين مبتدئين بسبب جائحة كوفيد-19.

29- ويتيح برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للموظفين الشـبان فرصـة فريدة من نوعها للمشـاركة في العمل التحليلي والفني الذي يضـــطلع به الأونكتاد. والطلب في أمـانـة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين يفوق بكثير العرض. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة التي هي في وضـع يسـمح لها برعاية الموظفين الفنيين المبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في القيام بذلك.

ثانياً- النفقات وتخصيص الموارد للتعاون التقني

30- في عام 2020، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد 35,0 مليون دولار، ما يمثل انخفاضـاً بنسـبة 19 في المائة مقارنة بالرقم القياسـي الأعلى ناهزه في عام 2019، بقيمة 43,3 مليون دولار (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 2). ولوحِظ هذا الانخفاض في جميع مصـادر التمويل، حيث انخفضـت النفقات في إطار الصـناديق الاسـتئمانية بنسـبة 21 في المائة لتبلغ 30,8 مليون دولار. وانخفضـت النفقات المُتكبدة في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية بنسبة 6 في المائة، لتصل إلى 3,8 ملايين دولار، كما انخفضت النفقات في إطار آليات التمويل لمبادرة "توحيد الأداء"

بنسبة 4 في المائة، لتبلغ 0,47 مليون دولار وانخفضت أيضاً حصة الصناديق الاستئمانية في مجموع نفقات التعاون التقني إلى 88 في المائة في عام 2020 مقابل 90 في المائة في عام 2019، في حين ارتفعت حصة برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية من 9 في المائة إلى 11 في المائة (الشكل 4).

الشكل 4

نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)

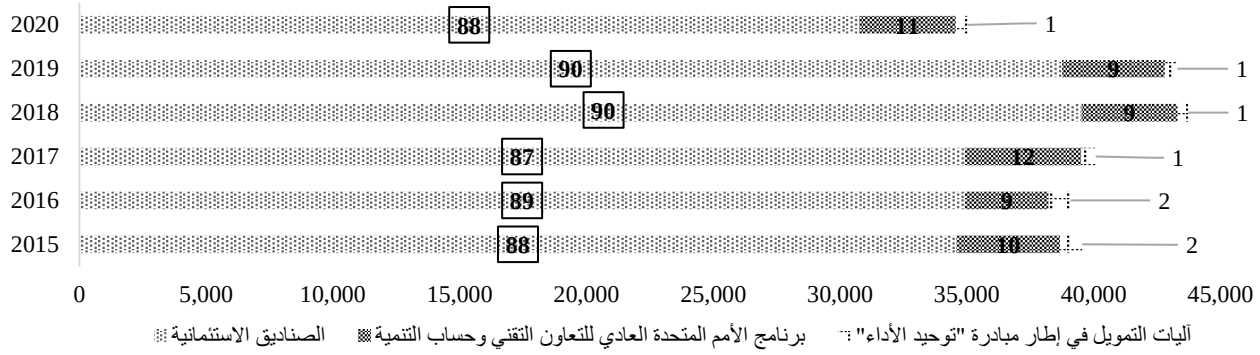

ألف- النفقات حسب نوع المشروع

31- تُنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2020، استأثرت المشاريع على الصعيد القطري بنسبة 43 في المائة من مجموع النفقات، في حين مثلت المشاريع الأقاليمية والإقليمية، على التوالي، 39 في المائة و18 في المائة من مجموع قيمة إنجاز مشاريع التعاون التقني (الشكل 5).

الشكل 5

نسبة النفقات على المشاريع من مجموع نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، 2019-2020

(بالنسبة المئوية)

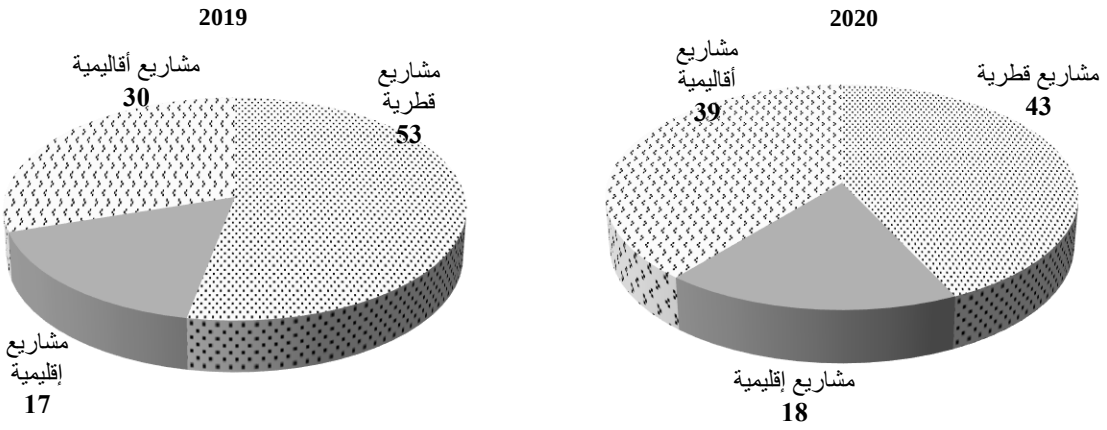

32- وفي عام 2020، انخفضت النفقات المُتكبدة في إطار المشاريع القطرية بنسبة 34 في المائة لتبلغ 15,1 مليون دولار. وكانت معظم المشاريع القطرية، البالغ عددها 95 مشروعاً، تموَّل ذاتياً، بأساليب منها الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية. وركزت هذه المشاريع على تحديث الجمارك وإصلاحها وعلى إدارة الديون. وفي عام 2020، كانت نسبة 59 في المائة من النفقات المتكبَّدة في إطار المشاريع القطرية، أو ما قيمته ما 8,9 ملايين دولار، تتعلق بتنفيذ 45 مشروعاً في أقل البلدان نمواً.

33- وفي عام 2020، انخفضت النفقات المتكبدة في إطار المشاريع القطرية بنسبة 16 في المائة لتبلغ 6,2 ملايين دولار. وفي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، انخفضت النفقات على المشاريع الإقليمية بنسبة 30 و20 في المائة على التوالي في عام 2020، بينما زادت نفقات هذه المشاريع في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأكثر من الضعف في عام 2019.

34- والمشاريع الأقاليمية هي مشاريع مواضيعية تستفيد منها أكثر من منطقة جغرافية. وفي عام 2020، زادت النفقات المتكبدة في إطار هذه الفئة بنسبة 5 في المائة لتبلغ 13,7 مليون دولار، وأُنفقت هذه المبالغ لتقديم مجموعة متنوعة من منتجات التعاون التقني. وأسهم تنفيذ المشاريع المتصلة بالتصدي لجائحة كوفيد-19، التي تغطي مناطق مختلفة، في زيادة نفقات المشاريع الأقاليمية، وذلك في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية.

باء- النفقات حسب المنتَج

35- في عام 2020، بلغت النفقات المتكبدة في إطار منتجات التعاون التقني للأونكتاد، والبالغ عددها 28 منتجاً، 31,5 مليون دولار، ما يمثل 90 في المائة من النفقات السنوية على إنجاز أنشطة التعاون التقني (الجدول 1). وحافظت النفقات على النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي على موقعها في الصدارة، بنسبة 48 و12 في المائة من مجموع النفقات على التوالي في عام 2020. وتليهما مجالات تيسير الأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتدابير غير الجمركية، وتيسير التجارة، والتجارة المستدامة والبيئة، التي مثلت مجتمعةً 20 في المائة من مجموع قيمة المشاريع المُنجزة. وبلغت حصة ثلاثة منتجات – هي ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة والتجارة؛ والنوع الاجتماعي والتنمية؛ وخدمات النقل واللوجستيات المستدامة والمرنة – ما نسبته 1 إلى 2 في المائة لكل منها من مجموع قيمة المشاريع المنجزة. ومن بين هذه المنتجات العشرة، شهدت ثلاثة منتجات – تيسير الأعمال، وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية المستدامة والمرنة – زيادة في النفقات مقارنة بعام 2019، على الرغم من التحديات المتصلة بالجائحة.

36- أما النفقات المتصلة بكل منتج من المنتجات الثمانية عشر المتبقية، فقد مثلت أقل من 1 في المائة من مجموع قيمة المشاريع المنجزة، بما في ذلك منتجان من دون نفقات في عام 2020. وقد يفسَّر ذلك جزئياً بنقص التمويل. وعلاوة على ذلك، لا ترد في الجدول النفقات المتكبدة في إطار الأنشطة الممولة مباشرة من المانحين أو المستفيدين دون تحويل أموال إلى الأونكتاد. وعلى سبيل المثال، فإن استعراض النظراء الطوعي الثاني لقوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا كان ممولا ذاتيا، ولكن أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا هي التي أدارت الأموال الواردة، بصورة مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يرد الدعم الوارد من الميزانية العادية في الجدول 1، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بإطار السياسة التجارية في غيانا، فضلاً عن العديد من المناسبات الافتراضية والخدمات الاستشارية عن بعد التي يقدمها الأونكتاد للتصدي لأزمة كوفيد-19.

الجدول 1

نفقات التعاون التقني حسب الموضوع والمنتج، لعام 2020

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة*	*النفقات 2020 (آلاف الدولارات)*	*النسبة المئوية من المجموع*
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	211	0.60
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	-	0.00
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	-	0.00
استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	9	142	0.40
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	1 581	4.51
التدابير غير الجمركية	3، 8، 17	1 102	3.14
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	30	0.09
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	812	2.32
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	53	0.15
أدلة الاستثمار	9، 17	18	0.05
التصدي لمواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم التخرج من فئة أقل البلدان نمواً	8	62	0.18
نظام إدارة الديون والتحليل المالي	17	4.254	12.14
مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	9، 17	104	0.30
النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والعلامات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً	8، 10، 17	58	0.16
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	79	0.23
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والمرنة	8، 9، 13، 14	351	1.00
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	8، 10	14	0.04
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12، 17	171	0.49
تيسير الأعمال	8، 16	2 675	7.64
تيسير التجارة	10، 16	971	2.77
النظام الآلي للبيانات الجمركية	9، 15، 17	16 709	47.69
الإحصاءات	17	205	0.59
المساعدة على المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	303	0.87
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	171	0.49
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	170	0.49
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية	5، 8	430	1.23
ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة	4، 8	531	1.51
التدريب من أجل التجارة	8، 9، 14، 17	325	0.93
89.99		**31 531**	

37- ويتسم التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، بأهمية كبيرة لتحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، هي الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ والهدف 9 بشأن التصنيع والابتكار والهياكل الأساسية؛ والهدف 15 بشأن الحياة على الأرض؛ والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، أُنفق مبلغ يقدَّر بنحو 12 مليون دولار، أو 34 في المائة من مجموع النفقات، ساهم مساهمةً مباشرةً في تحقيق الهدف 17؛ وساهم ما نسبته 20 في المائة من مجموع النفقات في تحقيق الهدف 9؛ وساهم 19 في المائة منها في تحقيق الهدف 15؛ وساهم 9 في المائة منها في تحقيق الهدف 8 (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 5).

جيم- النفقات حسب المنطقة

38- بلغت النفقات المتكبدة على المشاريع الإقليمية والقطرية 21,3 مليون دولار في عام 2020، أي أقل بنسبة 29 في المائة بالمقارنة مع عام 2019. وأُنفق واحد وخمسون في المائة من هذا المبلغ، أي ما يُقابل 10,9 ملايين دولار، في أفريقيا، موزعة كالآتي: 7,9 ملايين دولار على مشاريع قطرية و3,0 ملايين دولار على مشاريع إقليمية. ومقارنة بعام 2019، انخفضت النفقات على مشاريع التعاون التقني في أفريقيا بنسبة 27 في المائة (الشكل 6). ونتيجةً لذلك، انخفضت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا من مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني من 35 في المائة في عام 2019 إلى 31 في المائة في عام 2020 (الشكل 7). ويشمل الانخفاض في النفقات في المنطقة العديد من منتجات التعاون التقني، لا سيما النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وكذلك مجالات الإحصاءات، والتجارة والنوع الاجتماعي، والاستثمار، والصحة العامة.

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع القطرية والإقليمية، حسب المنطقة

(بآلاف الدولارات)

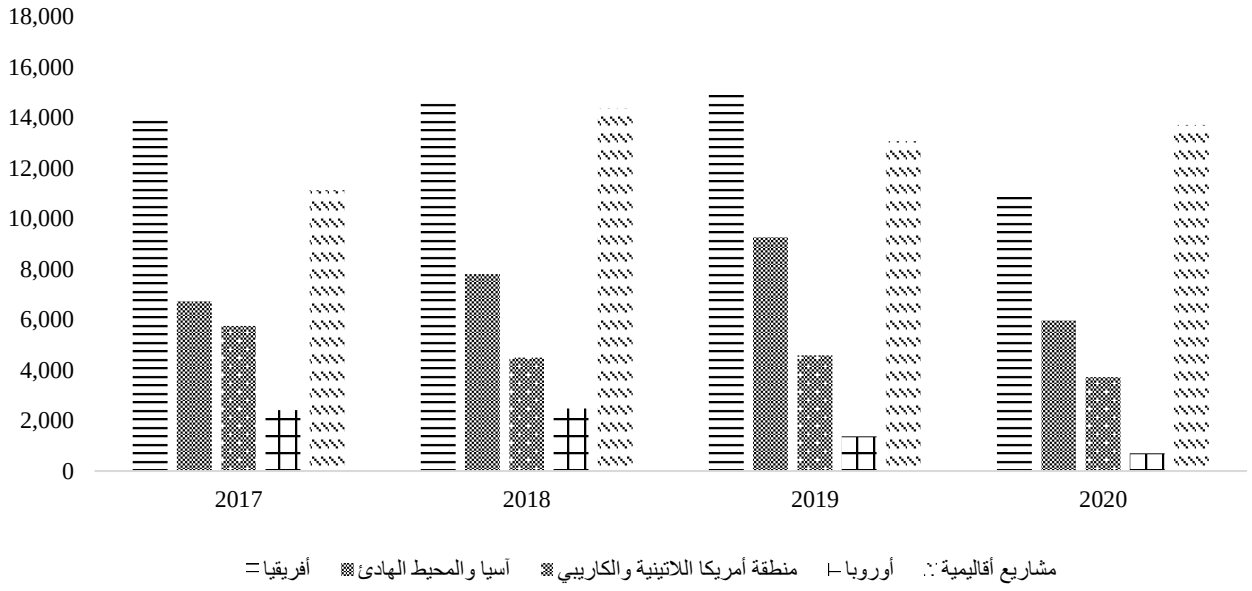

ملاحظة: لم تُسجل أي نفقات في أمريكا الشمالية في عام 2020.

39- وفي عام 2020 انخفضت النفقات المتكبدة على المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 36 في المائة لتبلغ 6,0 ملايين دولار. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة المشاريع القطرية

والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ من مجموع النفقات من 21 في المائة في عام 2019 إلى 17 في المائة في عام 2020. وأدى انخفاض معدل الإنجاز فيما يتصل بعدد من منتجات التعاون التقني، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي والتدابير غير الجمركية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، إلى تراجع مستوى النفقات في المنطقة.

40- وانخفضت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 19 في المائة لتبلغ 3,7 ملايين دولار في عام 2020. ولم تُعوِّض زيادة النفقات في تيسير الأعمال وبعض المنتجات الأخرى انخفاض النفقات في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. غير أن حصة المشاريع القطرية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من مجموع نفقات إنجاز أنشطة التعاون التقني ظلت مستقرة عند نسبة 11 في المائة.

41- وبلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا 0,7 مليون دولار في عام 2020، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 49 في المائة مقارنةً بعام 2019، لأسباب أهمها انخفاض النفقات المتعلقة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في المنطقة. وانخفضت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا من مجموع النفقات من 3 في المائة في عام 2019 إلى 2 في المائة في عام 2020.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

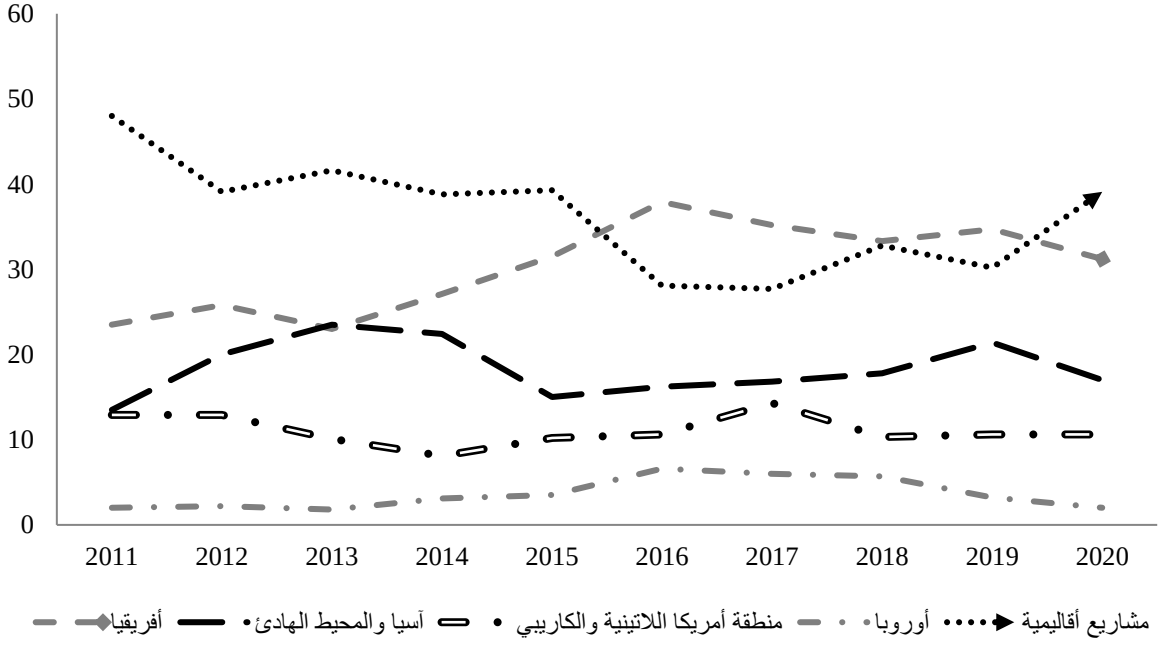

ملاحظة: لا تُؤخذ في الاعتبار إلا النفقات المتكبدة على المشاريع القطرية والإقليمية، ولا ترد في الجدول حصة أمريكا الشمالية نظراً لأنه لم تُسجل أي نفقات في عام 2020.

دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

42- أقل البلدان نمواً هي مجموعة من البلدان تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبعد ثلاث سنوات من النمو المتواصل، تقلصت نفقات أنشطة التعاون التقني دعما لأقل البلدان نمواً من

رقم قياسي سجلته في عام 2019 وبلغ 22,7 مليون دولار إلى 15,7 مليون دولار في عام 2020، وهو ما يمثل 45 في المائة من مجموع إنجاز أنشطة التعاون التقني (الشكل 8). وتتعلق نسبة 57 في المائة من هذه النفقات، أي ما يقابل مبلغ 8,9 ملايين دولار، بتنفيذ مشاريع على المستوى القطري في أقل البلدان نمواً تشمل منتجات مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتيسير الأعمال التجارية.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً

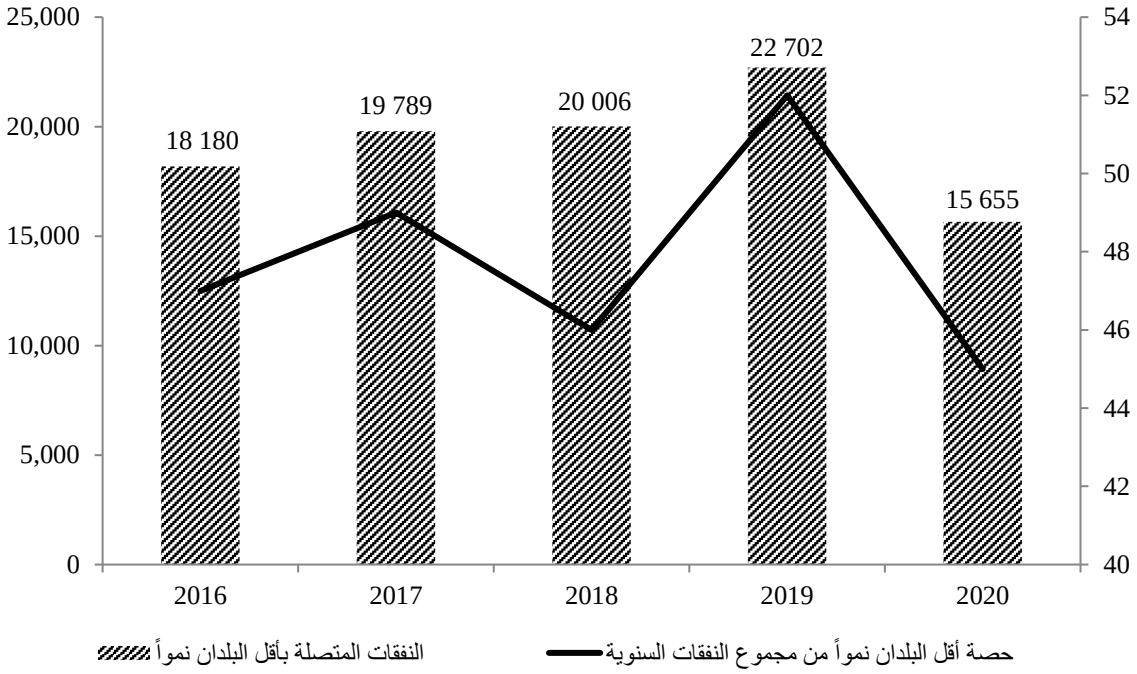

43- ويجري تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في 38 بلداً من أقل البلدان نمواً، و34 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية و21 بلداً نامياً غير ساحلي، ويعد هذا النظام مصدراً فريداً من نوعه لاستخراج البيانات المتصلة بالتجارة والجمارك من أجل تعزيز القدرة الإحصائية ودعم عملية وضع السياسات التجارية. وفي عام 2020، نشرت سلطات الجمارك في نيبال تطبيقات نقالة للنظام الآلي للبيانات الجمركية كحل للحد من الاتصال الجسدي ومواصلة تحسين عملية التخليص الجمركي. وفي الوقت الراهن، يصل عدد الذين يستخدمون التطبيق في آن واحد إلى 500 مستخدم خلال وقت الذروة، ويبلغ عدد التصاريح التي تُجهَّز يوميا من خلال النظام الآلي العالمي للبيانات أكثر من 000 3 تصريح.

44- وفي سياق الإطار المتكامل المعزز، قدم الأونكتاد في عام 2020 مساعدة تقنية في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً، ولا سيما بنن وبوركينا فاسو والنيجر، من خلال مشروع إقليمي يتعلق بالعبور والنقل وتيسير التجارة، وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، من خلال تطوير وتنفيذ مشروع إقليمي يتعلق بسياسة واستراتيجية تجاريتين جديدتين بشأن الوصول إلى الأسواق والمسائل ذات الصلة لأقل البلدان نمواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

45- وفي عام 2020، لم يتلق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة من البرتغال (921 17 دولاراً). وتشجَّع البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً أن يقوموا بذلك.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال التعاون التقني

46- أسفرت جائحة كوفيد-19 وما تلاها من تدابير الإغلاق والقيود المفروضة على السفر عن تحديات كبيرة أمام تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ما اضطر الأونكتاد إلى تأجيل أو إلغاء بعض الأنشطة المخطط لها في الميدان. وفي الوقت نفسه، تلقت الأمانة طلبات جديدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ملتمسةً فيها المساعدة من الأونكتاد في التصدي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وفي مواجهة الحالة غير المسبوقة، قرر الأونكتاد تعديل برنامج العمل وإيلاء الأولوية لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، واعتمد أساليب إلكترونية أو مختلطة في تقديم الخدمات الاستشارية وتنفيذ أنشطة بناء القدرات، وهي أنشطة حاسمة لضمان استجابة فعالة من جانب الأونكتاد لأكثر احتياجات البلدان النامية إلحاحاً أثناء الجائحة.

47- وتَركز جزء كبير من المساعدة التقنية المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي نفذها الأونكتاد في عام 2020 على تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة؛ وتقديم الدعم التقني والمشورة التقنية بشأن كيفية التصدي بفعالية للجائحة والتعافي منها على نحو أفضل؛ وتشجيع تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

48- فعلى سبيل المثال، يرد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي فيما بعد الجائحة*[(1)] تقييمٌ لتأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الاستثمار الدولي وتداعياتها الطويلة الأمد على التنمية. وفي إطار مبادرة التجارة البيولوجية، أجريَت دراسة استقصائية عالمية عبر الإنترنت لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على المنتجات والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي، بما في ذلك التجارة البيولوجية. وأجريَت دراسة استقصائية للمستهلكين ودراسة استقصائية للتجارة الإلكترونية في بلدان مختارة من أجل فهم تأثير هذه الجائحة على التجارة الإلكترونية. وأجري تقييم لتأثير الجائحة على قطاع النقل البحري والتجارة. ووُضعت في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية مبادئ توجيهية محددة أتيحت لإدارات الجمارك لكي تتكيف مع الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19، وأُجريت كذلك دراسة استقصائية عالمية تهدف إلى تحديد الثغرات وتحسين المساعدة والدعم التقنيين بناءً على ذلك.

49- واستناداً إلى فهم جيد للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، ساعد الأونكتاد بلدان ومجموعات إقليمية على مواجهة الجائحة والتعافي منها على نحو أفضل، من خلال صياغة توصيات في مجال السياسة العامة، وإسداء المشورة، وتنفيذ أنشطة افتراضية في مجالي التدريب وبناء القدرات. وقُدمت على سبيل المثال المشورة إلى وكالات تشجيع الاستثمار عن كيفية التصدي بصورة فعالة للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وصياغة الاستراتيجيات المستقبلية لتشجيع الاستثمار. وحُشد الدعم العالمي ضماناً لجودة الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية من أجل التصدي للضائقات في توريد الأدوية الأساسية ومعدات الوقاية الشخصية. واستُحدثت مجموعة جديدة من البرامج الخاصة للتدريب وبناء القدرات من أجل تنمية مهارات أساسية لدى مديري مجتمعات الموانئ في المساعدة على حماية الناس وتأمين التجارة الحيوية في الموانئ. وأُسديت خدمات استشارية عاجلة وقُدمت دورات تدريب محددة إلى البلدان النامية التي طلبت ذلك للتصدي للممارسات التجارية غير المشروعة والمخلة بالمنافسة المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تحدث في أسواقها، وكذلك لحماية المستهلكين على نحو أفضل.

(1) الأونكتاد، 2020، *World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic* (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.20.II.D.23، جنيف)).

50- وأثناء الجائحة، يُعد تجميع أفضل الممارسات في مواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتحليلها وتبادلها في الوقت المناسب، وسيلة فعالة للتعلم من الأقران. ولهذا الغرض، أجرى الأونكتاد حوارات مع الجهات الشريكة وصاحبة المصلحة في مبادرة التجارة البيولوجية لنشر أفضل الممارسات عن الكيفية التي تسهم بها التجارة البيولوجية في تعزيز قدرة الشركات على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19. ويمكن الاطلاع على أفضل الممارسات على صفحة الإنترنت المخصصة لمنصة التدريب من أجل التجارة، التي استُحدِثت لتوفير معلومات عن كيفية تصدي الموانئ للجائحة. وفي مجال المنافسة وحماية المستهلك، وُثقت وعُممت أفضل الممارسات والدروس المستفادة من كيفية تصدي السلطات العامة لاضطرابات السوق الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وأوصِي باتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وأنشِئت أيضاً قاعدة بيانات عن الأنشطة التي اضطلعت بها 180 وكالة من الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار للتصدي لجائحة كوفيد-19، ما ساعد على تحديد أفضل الممارسات.

51- ومن بين الإجراءات العديدة المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي اتخذها الأونكتاد في عام 2020، تُعدُّ المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 مثالاً بارزاً يوضح الأهمية العالية للعمل المعياري والتشغيلي للأونكتاد وسرعته في التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مواجهة أزمة كوفيد-19 في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة (الإطار 1).

الإطار 1

مساهمة الأونكتاد في أنشطة حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19

استجابة لأزمة كوفيد-19، اعتمد حساب الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة خطوط عمل، هي وضع خمسة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة؛ وتعديل أنشطة وميزانية مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية الجارية من أجل إدراج الإجراءات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 ضمن هدف المشاريع؛ وتوفير دورات للتدريب على الإنترنت للكيانات المشرفة على التنفيذ في حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل تعزيز قدرتها على التنفيذ أثناء الجائحة. وقدم الأونكتاد مساهمات موضوعية في إطار جميع هذه الأنشطة. ويؤدي الأونكتاد دوراً أساسياً في تصميم وتنفيذ وتنسيق المشاريع المشتركة القصيرة الأجل على وجه الخصوص.

وجاءت المشاريع المشتركة القصيرة الأجل التي وُضعت للتصدي لجائحة كوفيد-19 كنتيجة للتعاون الوثيق بين فريق إدارة حساب الأمم المتحدة للتنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد والكيانات الأخرى المشرفة على التنفيذ في حساب التنمية. ويشترك في تنفيذ كل مشروع أربعة كيانات أو أكثر. وتغطي المشاريع خمسة مجالات مواضيعية هامة تتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، هي انتعاش المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، والنقل والربط التجاري، وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية، والانتعاش الاقتصادي الحضري والانتعاش المالي وبناء القدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية. ويقوم الأونكتاد، استناداً إلى خبرته ومزاياه النسبية، بتنسيق المشاريع المشتركة المتعلقة بالموضوعات الثلاثة الأولى ويشارك في مشروع الحماية الاجتماعية. وعلى الصعيد الداخلي، شاركت أربع شعب تابعة للأونكتاد في هذه المشاريع، إذ تولت كل من شعبة الاستثمار والمشاريع، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية قيادة أحد المشاريع المشتركة، في حين شاركت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في مشروعيْن مشتركيْن.

وستُنفَّذ هذه المشاريع المشتركة على ثلاث مراحل في غضون مدة تقل عن عامين. وبحلول نهاية عام 2020، بلغت النفقات التي تكبدها الأونكتاد 1,1 مليون دولار في إطار أربعة مشاريع مشتركة بدأ تنفيذها في الربع الثاني من عام 2020. وعلى الرغم من أن المشاريع لا تزال قيد التنفيذ في إطار المرحلة الثالثة، فقد حققت بالفعل بعض النتائج المبكرة فيما يتعلق بتيسير انتعاش المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على الصمود، وزيادة قدرة البلدان على الحفاظ على الاتصال أثناء الجائحة، وتعزيز قدرة السلطات المعنية بالاقتصاد الكلي وتمويل الديون على التشخيص وعلى تصميم السياسات في مواجهة جائحة كوفيد-19.

52- ورغم تأثير الجائحة على التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، فقد تمكن الأونكتاد من تقديم الدعم التقني الذي تمس الحاجة إليه إلى البلدان التي تضررت أيما ضرر من الجائحة، وذلك بفضل مرونته وقدراته الإبداعية واستجابته السريعة. وفي عام 2020، واصل نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقديم الدعم الفعال للبلدان التي تستخدم برمجياته بنشاط. وواصل النظام الآلي للبيانات الجمركية، بعد إجراء التعديلات اللازمة على عملياته، تقديم الدعم دون انقطاع، مما أسهم في تنفيذ المشاريع في الدول الأعضاء بنجاح. وسمحت أدوات تيسير الأعمال بتأمين الخدمات الحكومية الأساسية أثناء الإغلاق وبدعم التدابير المالية المتخذة لإنقاذ شركات الأعمال في سياق جائحة كوفيد-19.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

53- جاء في مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة – المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليلات، وتقديم المساعدة التقنية، ما زالت تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط وتعزيز التكامل بين هذه الأركان (TD/519/Add.2، الفقرة 92).

54- وفي عام 2020، تعززت أوجه التآزر بين التعاون التقني والركنين الآخرين من أركان عمل الأونكتاد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مؤشر القدرات الإنتاجية. وانطلاقاً من سنوات من العمل التحليلي والمفاهيمي في مجال النهوض ببناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحول اقتصادي هيكلي في البلدان النامية، استحدث الأونكتاد مشروعا يتعلق بمؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية من أجل عملية لوضع السياسات قائمة على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية. وقد ساعد المشروع، الذي يموله حساب الأمم المتحدة للتنمية، في رسم الإطار المفاهيمي والمنهجي والإحصائي لمؤشر القدرات الإنتاجية وعزز قدرات ثلاثة بلدان مستفيدة على استخدام المؤشر لقياس القدرات الإنتاجية وصياغة ورصد سياسات ترمي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية وكذلك القدرة على إحداث تحول هيكلي. وقد أُدمِجت نتائج المشروع في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد*[2]، الذي كز على القدرات الإنتاجية في العقد الحالي وأثرى المداولات في الدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية. ومن المتوقع أن يساعد مؤشر القدرات الإنتاجية بعد إطلاقه في شباط/فبراير 2021، على إفادة المداولات الحكومية الدولية في المستقبل، بما في ذلك مداولات لجنة السياسات الإنمائية فيما يتعلق بالتخرج من فئة أقل البلدان نمواً. بالفعل، قررت لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية كجزء من عملية تقييم التخرج من فئة أقل البلدان نمواً ودراسة مواطن ضعف البلدان التي تستعد للتخرج.

3- التعاون بين الشُعب وبين الوكالات

55- للتعاون بين الشعب والوكالات أهمية كبيرة من حيث الاستفادة من الخبرة، وتجميع الموارد وتنسيق الإجراءات من أجل تقديم المشورة في مجال السياسات والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات بصورة متكاملة، وهو أمر أساسي لنجاح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكثيراً ما يُؤكَّد على تعزيز التعاون بين الشُعب والوكالات في إطار المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، باعتبار هذا التعاون أداة هامة لتعزيز كفاءة التعاون التقني وفعاليته.

56- ولجنة استعراض المشاريع هي آلية مهمة لتعزيز التعاون بين الشعب وضمان الاتساق في أنشطة التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد. وعقدت اللجنة في عام 2020 اجتماعين لمناقشة عدد من المواضيع،

(2) الأونكتاد، 2020، *تقرير أقل البلدان نمواً 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.D.2، جنيف).

منها بالأساس جمع الأموال في إطار الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة، وتأثير إصلاح الأمم المتحدة على التعاون التقني للأونكتاد، واستراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني، وإجراءات المتابعة لتقييم التعاون التقني للأونكتاد الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وشددت اللجنة على أنه ينبغي للأونكتاد أن يكيف تعاونه التقني ليجعله متوافقا مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما مع الهياكل الجديدة للمنسقين الإقليميين، وأن يعزز قدرات الموظفين في هذا المجال من خلال التدريب الداخلي.

57- ومن جملة المشاريع الكثيرة المشتركة في عام 2020، يُعد المشروع المعنون "برنامج دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإزالة الحواجز غير الجمركية، وزيادة الشفافية التنظيمية، وتعزيز تنويع الصناعة"، مثالاً جيداً يبين قيمة التعاون بين الشُعب والوكالات. وعلى الصعيد الداخلي، اشتركت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية وشعبة الاستثمار والمشاريع في تنفيذ المشروع، بالاعتماد على خبرة كل من الشُعبتين في مجالي التدابير غير الجمركية وحقوق الملكية الفكرية. وعلى الصعيد الخارجي، نجح المشروع في الاستفادة من شراكات مع كيانات منها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا. وكما أكِّد في التقييم المستقل للمشروع، "يتسم المشروع بكفاءة عالية لأنه يجمع بين الخبرات الداخلية للأونكتاد ويندرج ضمن عمل مفوضية [الاتحاد الأفريقي] وعمليتها التفاوضية بشأن [منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية]، جامعا بذلك القدرة التقنية لشعبتين تابعتين للأونكتاد في مشروع واحد". وفي الواقع سهلت الشركات تنفيذ المشروع إلى حد كبير وساهمت في نجاحه، ما ساعد على تأمين الأموال من الجهة المانحة لإنجاز المرحلة الثانية من المشروع.

58- وبالإضافة إلى إقامة شراكات مباشرة مع كيانات داخل الأمم المتحدة وخارجها، عزز الأونكتاد أيضاً تعاونه مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من أجل بناء أوجه التآزر بين وكالات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين في الميدان. فعلى سبيل المثال، عمل الأونكتاد، بقيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات تقنية أخرى غير مقيمة على إدراج جدول أعمال التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي في التخطيط الاستراتيجي الحكومي. وساهم ذلك أيضاً في إدراج التجارة الإلكترونية على نحو فعال كجزء من إطار الأمم المتحدة المشترك للتدابير الاجتماعية – الاقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-19. وسيتواصل تعزيز المشاركة مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في عام 2021 بهدف تعميم التجارة الإلكترونية لأغراض التنمية على أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

59- في عام 2020، ورد 73 طلباً رسمياً للحصول على التعاون التقني للأونكتاد من 43 بلداً وست منظمات إقليمية ودولية. وفي حين استجاب الأونكتاد لجزء من هذه الطلبات بالاعتماد على الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة حالياً، ولا سيما الطلبات العاجلة المتعلقة بالتصدي لجائحة كوفيد-19، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لحشد الأموال من أجل معالجة الطلبات المتراكمة التي لم تُلبَّ بعدُ في مختلف الشعب. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن الأونكتاد من الاستجابة للطلبات المتعلقة بسياسات وأطر المنافسة، واستعراضات سياسات الخدمات، واستعراضات أطر السياسات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب القيود المالية. وفي مجالات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتيسير التجارة، والنقل المستدام للبضائع، لا تتناسب الموارد المتاحة مع ما هو مطلوب للاستجابة للطلبات التي لم تُلبَّ بعدُ. ويلزم أيضاً تأمين الأموال الكافية للتصدي للنمو المطرد في الطلبات المتعلقة بسياسات ريادة الأعمال والطلب على استعراضات سياسات الاستثمار.

60- ولسد الفجوة التمويلية، يستكشف الأونكتاد مصادر تمويل جديدة وآليات تمويل مبتكرة. وفي عام 2020، تلقى الأونكتاد لأول مرة تمويلا من صندوق المساعدة الصيني من أجل التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز التنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود في بربادوس، وكذلك من مجموعة طريق الحرير الصينية، وهي كيان خاص، لتوفير حلول قائمة على تقنية الكتل المتسلسلة لتسوية المنازعات عبر الإنترنت لفائدة المستهلكين. وبفضل الشراكات، نجح برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جمع الأموال من بعض الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وتمكن فريق تيسير التجارة من الحصول على الأموال من الصناديق الاستئمانية التابعة لمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بصفته منسقاً للمشاريع وجهة منفذة لمشاريع تيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لتعبئة الأموال المتاحة على الصعيد القطري، ولا سيما في إطار مشاركة الأونكتاد في البرنامج المشترك المعنون "هايتي في أزمة: مشاورة وطنية بشأن أولويات الإصلاح وخيارات التمويل للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والذي يموله الصندوق المشترك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

61- بعد تقييم شامل لركن الأونكتاد للتعاون التقني أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2019، صدر 2019 في حزيران/يونيه 2020 تقرير عن أداء الأونكتاد خلال عام. وقدم الأونكتاد رداً من الإدارة ورد فيه أنه أحاط علماً بالمجالات التي يلزم تحسينها وحدد الإجراءات التي ستُتخذ من أجل تحسين الأداء في مجال التعاون التقني. وعملياً، يعتزم الأونكتاد إنشاء أفرقة عاملة في عام 2021 من أجل معالجة سبعة مجالات يلزم تحسينها حُددت في التقييم التي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج. وستوضع استراتيجية جديدة للتعاون التقني ستأخذ في الاعتبار النتائج الرئيسية التي وردت في تقييم الشبكة.

62- ويعمل الأونكتاد منذ أواخر عام 2020 على نشر نظام أوموجا باعتباره حلاً متكاملاً للتخطيط والإدارة والإبلاغ. ويمكِّن هذا الحل الكلي والشامل مديري المشاريع من تخطيط ورصد نتائج المشاريع والإبلاغ عنها بصورة أفضل، فضلاً عن دعم موظفي الإدارة العليا في الإشراف على أداء المشاريع، وهو ما سيعزز عملية صنع القرارات المتعلقة بالتعاون التقني على المستوى الاستراتيجي. وخلال النصف الأول من عام 2021، تلقى جميع مديري المشاريع في الأونكتاد تدريباً عملياً عبر الإنترنت، وأُعدت مبادئ توجيهية داخلية لإدراج المشاريع في الحل المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ. وبدأ التشغيل الكامل للحل المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ في أيار/مايو 2021. ويتسم التطبيق الناجح للحل المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ بأهمية بالغة لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج للتعاون التقني.

63- وخلال عام 2020، طور الأونكتاد أيضاً أدوات جديدة لتعقّب نتائج أنشطة التعاون التقني على نحو أفضل. وعلى سبيل المثال، وضعت شعبة الاستثمار والمشاريع أداة تفاعلية جديدة على الإنترنت – مصفوفة التنفيذ المباشر – لتعقّب التقدم المُحرز من جانب البلدان المستفيدة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات سياسات الاستثمار. وبدأ تشغيل المصفوفة، التي تحفز تولي زمام الأمور وتيسر رصد الإصلاحات وتقييمها، في نهاية عام 2020. وفي السياق نفسه، أطلقت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أداة لتعقب الإصلاح، وهي أداة إلكترونية تستخدمها اللجان الوطنية لتيسير التجارة من أجل رصد تنفيذ الإصلاحات الوطنية في مجال تيسير التجارة ومدى احترام الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقات الدولية والإقليمية على نحو أفضل، وتسهيل التعاون في تنفيذ إجراءات تيسير التجارة.

6- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

64- في عام 2020، تواصلت جهود تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وقد لوحِظ أن المشاريع تراعي أكثر فأكثر أهداف التوازن بين الجنسين في اختيار المستفيدين، وأن العمل التحليلي المتعلق بالمشاريع يأخذ في الاعتبار آثار مختلف السياسات التجارية والاقتصادية حسب النوع الاجتماعي وأن التوصيات المتعلقة بالسياسات أصبحت على نحو متزايد أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وبغية تتبع التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال التعاون التقني على نحو أفضل وتسهيل المقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من المقرر تطبيق مؤشرات جنسانية على جميع المشاريع الجديدة في إطار الحل المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ الذي اعتُمد مؤخراً.

65- والمبادرات والمشاريع البحثية التي تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تسهم بدرجة كبيرة في النهوض بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تُعدّ جوائز سيدات الأعمال في إطار برنامج الأونكتاد لتطوير ريادة الأعمال "إمبريتيك" ومبادرة أسواق البورصات المستدامة بعنوان "Ring the bell for gender equality" بين الممارسات الراسخة التي تهدف إلى دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، تتناول جميع تقارير الأونكتاد الرئيسية القضايا الجنسانية من زوايا مختلفة. ويحلل كذلك الأونكتاد في *تقرير الاستثمار العالمي* المعلومات التي تنشرها المؤسسات المتعددة الجنسيات بشأن المسائل الجنسانية، ما أدى إلى إنجاز عدة مشاريع بحثية، بما في ذلك مشروع عن المؤسسات المتعددة الجنسيات ونقل السياسات والممارسات الجنسانية على المستوى الدولي.

66- وفي ميدان التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وُسع نطاق مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة في عام 2020. ونُظمت عبر الإنترنت محاضرات موجهة للنساء رائدات الأعمال الرقمية في شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، وأنشِئت مجتمعات إقليمية معنية بالتجارة الإلكترونية من أجل المرأة في غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، أطلق الأونكتاد وجامعة أوكاياما (اليابان) برنامج العالمات الشابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي يركز على البلدان الأفريقية، والذي سيسهم في سد الفجوة بين الجنسين من خلال المساواة بين الجنسين والتمكين في مجال البحث العلمي.

7- استراتيجية التعاون التقني

67- أهاب مجلس التجارة والتنمية في مقرره 558 (الدورة التنفيذية السابعة والستون)، "الأونكتاد أن يضع الصيغة النهائية للاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وفي الوقت المناسب لاعتمادها وتنفيذها مباشرة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (TD/B/67/6). وفي هذا الصدد، تعتزم أمانة الأونكتاد التشاور مع المجموعات الإقليمية وستتقاسم مشروع استراتيجية مع الدول الأعضاء قبل الدورة الثانية والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعيْد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

جيم- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

68- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل توحيد الأداء، في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بفضل مبادرات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتوفر المجموعة المشتركة بين الوكالات منبراً جيداً للتصدي لبعض التحديات على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتنسق مشاركة الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتقترح نهجاً متسقاً بشأن التجارة والقضايا المتصلة بها.

69- وعلى الصعيد الوطني، شارك الأونكتاد في عام 2020 في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التالية:

(أ) أفريقيا (شرق، ووسط، وجنوب، وغرب): إثيوبيا، وأنغولا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وكابو فيردي، وليسوتو، ومدغشقر؛

(ب) الدول العربية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا: مصر؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وفييت نام، وميانمار، ونيبال؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكازاخستان؛

(هـ) منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي: أوروغواي، وكوبا.

70- وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات الاتصال بالمديرين الإقليميين لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، واللجان الإقليمية. وفي أفريقيا، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات في عام 2020 تقديم المساعدة في سياق مبادرة الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تناول العلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية.

71- وعلى الصعيد العالمي، واصل الأونكتاد وضع مبادرات للترويج للمساعدة التي تقدمها المجموعة المشتركة بين الوكالات في سياق خطة عام 2030. وعزز الأونكتاد في عام 2020 شراكته مع منظمة العمل الدولية بإلقاء محاضرات كجزء من برنامج درجة الماجستير في إدارة التنمية في المركز الدولي للتدريب في تورينو بإيطاليا.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

72- بعد عام من الإنجازات الاستثنائية في تعبئة الأموال وإنجاز المشاريع، انخفض مجموع موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد وإجمالي النفقات المتعلقة بالتعاون التقني انخفاضاً ملحوظاً في عام 2020، وذلك بسبب صدمة جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تدابير الإغلاق. وبلغ حجم الموارد الخارجة عن الميزانية أدنى مستوى له منذ سبع سنوات، واقترب مجموع النفقات من المستوى الذي كان عليه في عام 2006. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة واصلت تعزيز دعمها لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، وأن قاعدة تمويل التعاون التقني ازدادت توسعاً. وعلاوة على ذلك، عدل الأونكتاد طريقة تنفيذ أنشطة التعاون التقني بسرعة من أجل التخفيف قدر الإمكان من الأثر السلبي لتدابير الإغلاق وقيود السفر على أنشطته التنفيذية. وأدى بناء القدرات عبر الإنترنت والخدمات الاستشارية المُقدمة عن بعد إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالتعاون التقني، ولكن الأونكتاد استجاب في الوقت المناسب لاحتياجات البلدان النامية الملحة أثناء الجائحة.

73- وفي عام 2021، سيتواصل تأثير جائحة كوفيد-19 على أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وفي هذه البيئة العسيرة للغاية، سيقوم الأونكتاد بتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها بطريقة مرنة وسريعة ومبتكرة من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفا، على التعافي من الجائحة بشكل أفضل والتقدم باطراد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، يجب أن يحصل الأونكتاد على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من الجهات المانحة، من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات وخفض حصة المساهمات المخصصة. وستفضي الجهود المتواصلة التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز فعالية التعاون التقني وكفاءته وشفافيته والمساءلة عنه، بطرق منها وضع استراتيجية جديدة للتعاون التقني، إلى تعزيز ثقة المانحين والمستفيدين على السواء.

74- ويشارك الأونكتاد، بوصفه عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مشاركة كاملة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكما يتضح من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية المصممة للتصدي لجائحة كوفيد-19، ومن المبادرات المشتركة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، أثبت الأونكتاد، بخبرته في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، أنه شريك هام وموثوق به في مبادرة "توحيد الأداء" من أجل إنجاز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبناءً على الإنجازات التي حققها الأونكتاد في عام 2020، سيقدم تدريباً داخلياً بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتداعياته على التعاون التقني للأونكتاد؛ وسيواصل استكشاف مصادر التمويل على المستوى القطري؛ وسيعزز التواصل الثنائي الاتجاه مع المنسقين المقيمين لزيادة إبراز دور الأونكتاد في الميدان وتعزيز مشاركة الأونكتاد في عملية تخطيط المساعدة الإنمائية التي تجريها الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي.